



a toxics-free future

إعلان ستوكهولم – الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة

السويد | 22 أيار/مايو 2001

بيان المنظمات المشاركة في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة (IPEN) الذي تم التوافق عليه بالتزامن مع مؤتمر المفوضين لمعاهدة استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة. يمكن لأي منظمة غير حكومية أن تنضم إلى IPEN عن طريق التوقيع على إعلان استوكهولم.

نحن المنظمات المشاركة في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة (IPEN)، بما في ذلك (ولكن ليس على سبيل الحصر) تلك التي اجتمعت في استوكهولم، السويد من أجل حضور المؤتمر الديبلوماسي الذي ستقوم الحكومات فيه بالتوقيع على معاهدة استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة:

نعلم، وفي هذه المناسبة، تجديد التزامنا بالعمل المشترك بهدف القضاء على الملوثات العضوية الثابتة (POPs) وغيرها من المواد السامة الثابتة الأخرى في البيئة على مستوى العالم.

علاوة على ذلك، وفي هذه المناسبة:

* وإقراراً بخطر الأضرار والآثار طويلة الأجل على الأنظمة البيئية وصحة الإنسان التي قد تسببها الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة الأخرى في المجتمعات المحيطة مباشرة بمواقع مصادرها، وكذلك في الأقاليم البعيدة؛

* وإدراكاً بالإدلة العلمية المتزايدة والوعي العام حول العالم فيما يخص الأضرار التي تسببها هذه الملوثات السامة، مع الإشارة إلى المخاوف الخاصة حول تراكمها في الغذاء وأنسجة جسم الإنسان؛

*** ومع الإشادة** بمعاهدة استوكهولم كونها أول صك عالمي ملزم قانونياً يتم التفاوض عليه ويلزم الحكومات على اتخاذ إجراءات تهدف إلى القضاء على هذه الملوثات من البيئة على المستوى العالمي؛

*** ومع الإشارة** إلى النهج التحوطي الذي تم تأكيده في مقدمة المعاهدة وأهدافها، ويتم استخدامه كمرجع بالأسلوب الوارد فيه بغية تحديد أفضل التقنيات المتاحة، ويتم تفعيله من خلال الإجراءات الواردة فيه بغية تقييم الملوثات العضوية الثابتة المرشحة الإضافية؛

*** ومع ملاحظة** أنه عند التصديق على المعاهدة ودخولها حيز التنفيذ، ستلتزم الحكومات على مستوى العالم بالمضي قدماً نحو حظر إنتاج الملوثات العضوية الثابتة وتوليدها واستخدامها، وتعزيز وفرض بدائل مناسبة لمنتجات ومواد وإجراءات وممارسات تكون أكثر نظافة؛

*** ومع ملاحظة** أيضاً أنه وفقاً لبنود المعاهدة، ستلتزم الحكومات بتحديد المخزونات والنفايات المتقدمة التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة وفرض تدميرها بشكل مناسب وكامل (التحول الكيميائي) وتعزيز التنظيف والمعالجة المناسبين للتربة وغيرها من الخزانات البيئية التي جرى تلوثها بهذه المواد؛

*** ومع الإشارة** إلى القائمة الأولية التي تضم اثنتا عشرة مادة من الملوثات العضوية الثابتة والتي ستسعى معاهدة استوكهولم إلى القضاء على انبعاثها: الديوكسينات والفورانات ومبيد الحشرات DDT ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور PCBs والكلوردان والهيبتاكلور والألدرين دايلدرين والإندرين والميريكس والتوكسافين وسداسي كلورو البنزين؛

*** ومع تفهم** بأن هذه القائمة الأولية التي تضم اثنتا عشرة مادة من الملوثات العضوية الثابتة هي مجرد نقطة انطلاق، وأن هناك حاجة لتسريع توسيع هذه القائمة بغية إدخال مواد سامة ثابتة أخرى تثير القلق على المستوى العالمي وتضر بالأنظمة البيئية وصحة الإنسان إلى المعاهدة؛

*** ومع تذكير** الحكومات المتبرعة والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات المساعدة الدولية بالتعهدات التي قدمتها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تزويدها بمصادر جديدة وإضافية من الدعم المالي والتقني بغية تمكينها من الوفاء بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة استوكهولم وجعل هذه الموارد متاحة بطريقة فعالة وشفافة؛

*** واحتفاءً** بالفرصة المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام للمشاركة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية حول الملوثات العضوية الثابتة على المستوى العالمي، ومع ملاحظة بأن هذا قد مكن المنظمات المشاركة في IPEN من كافة أرجاء العالم من تقديم مساهمات هامة نحو ضمان التوصل إلى توافق دولي بشأن العديد من أحكام اتفاقية استوكهولم.

*** وإقراراً** بأن العولمة الاقتصادية تشجع وتعزز أنشطة في بلدان عديدة تؤدي إلى التلوث بمواد كيميائية سامة وبأن الجهود المنظمة لمعارضة ووقف الأنشطة المسببة للتلوث غالباً ما تقاومها مصالح الشركات عبر الوطنية وغيرها من المصالح باعتبارها تهديداً محتملاً للتنمية والنمو الاقتصاديين؛

*** وإقراراً** أيضاً بأن الأنشطة الناجحة اللازمة لتطبيق هذه المعاهدة والقضاء على الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من الملوثات السامة الثابتة الأخرى تتطلب مشاركة المنظمات غير الحكومية بصفتها أصحاب شأن فعّالين ضمن الأنشطة المشتركة التي تضم الحكومات والمجموعات الصناعية والوكالات الدولية والمراكز العلمية وغيرها؛

*** وبالإشادة** بالحكومة السويدية بصفتها مضيئة لهذا المؤتمر الديبلوماسي على مبادرتها الأخيرة لضمان فرض "حظر على المواد التي تتراكم في جسم الإنسان" والدفع نحو تغيير السياسات الكيميائية الدولية استناداً إلى الهدف الذي ينص على أنه: "ينبغي أن تكون البيئة خالية من المواد والمعادن المصنّعة التي تمثل خطراً على الصحة أو التنوع البيولوجي"، وبالإشادة أيضاً بالسويد على قيادتها الدولية في الدعوة إلى تغيير السياسات الكيميائية استناداً إلى المبدأ التحوطي، ومبدأ البديل، ومبدأ مسؤولية المنتج والملوث هو من يدفع، وبالإشادة أخيراً بالسويد على مساهماتها الهامة نحو ضمان الوصول إلى توافق حول اتفاقية عالمية متينة للملوثات العضوية الثابتة.

بموجب ذلك، تعلن المنظمات المشاركة في IPEN وتؤكد على تشاركتها في الأمور التالية:

* الالتزام بالعمل من أجل عالم لا تلوث الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد الكيميائية السامة الثابتة بينتنا المحلية والعالمية، ولا تلوث غذاءنا وأجسامنا وأطفالنا والأجيال المستقبلية؛

* الاتفاق على أن مهمة IPEN هي تسهيل الانخراط الفعال للمنظمات المشاركة فيها ضمن الأنشطة المحلية والوطنية والدولية من أجل تعزيز القضاء على الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة؛

* المطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة وبأن يتم الدفع بهذه الإجراءات حالاً وألا يتم تأخيرها أو تأجيلها إلى ما بعد التصديق على اتفاقية استوكهولم ودخولها حيز التنفيذ.

ومن أجل تحقيق رؤيتنا المشتركة ، نؤكد نحن المنظمات المشاركة في IPEN عزمنا المشترك على العمل من أجل:

* السحب التدريجي وحظر إنتاج واستخدام الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة الأخرى وإيجاد بدائل أنظف للمنتجات والمواد والإجراءات والممارسات، مع إعطاء الأولوية حيث يكون ذلك مناسباً للبدائل غير الكيميائية؛

* السحب التدريجي للمواد والمنتجات والإجراءات التي تولد وتصدر الديوكسينات ومنتجات ثانوية للملوثات العضوية الثابتة غير مرغوب بها، وتعزيز المنتجات والمواد والإجراءات والأنشطة النظيفة والتي تتفادى توليد منتجات ثانوية سامة وإصدارها؛

* تحديد وتأمين والتدمير المناسب للمخزونات المتقدمة والنفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة الأخرى بطريقة تؤمن تدميرها بشكل كامل (أي التحولات الكيميائية) ولا تولد أو تصدر ملوثات سامة أو تسبب أضراراً في صحة وسلامة العاملين والمجتمعات المحيطة؛

* دعم مبدأ الملوث هو من يدفع الذي يكون فيه المنتج أو الشركة المصدرة أو البلد المصدر مسؤولاً عن تنظيف وتدمير المخزونات المتقدمة للملوثات العضوية الثابتة، وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية؛

* وقف عمليات الإحراق والأساليب الأخرى غير المناسبة بيئياً المستخدمة في معالجة النفايات والتربة الملوثة والرواسب؛

* تنظيف ومعالجة المواقع الملوثة والخزانات البيئية التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة؛

* الحد من والسعي إلى القضاء على توليد النفايات، بما في ذلك النفايات البلدية الصلبة والنفايات الطبية والنفايات الخطرة، وتشجيع الحد من النفايات واسترداد الموارد وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها؛

* الحد من والقضاء على استخدام مبيدات الآفات الكيميائية السامة، والاستعاضة بأساليب للقضاء على الآفات والحشرات الناقلة للأمراض ذات تأثير أقل وذلك بغية الوصول إلى ممارسات فعّالة في الزراعة والصحة العامة تكون سليمة بيئياً؛

* القضاء على راسب المواد الكيميائية السامة في الغذاء وعلف الحيوانات ومياه الشرب؛

* تأمين فرص مشاركة ذات مغزى للمنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام وغيرها من منظمات المجتمع المدني ضمن برامج على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والعالمي ومرتبطة بتطبيق معاهدة استوكهولم، بما في ذلك أنشطة تمكينية ومشاريع إيضاحية ووضع خطط تنفيذ على المستوى القطري ومراقبة الأنشطة وتقييم الأداء وغيرها؛

* وضع خطط تنفيذية وطنية لمعاهدة استوكهولم بحيث تكون فاعلة وفي الوقت المناسب في كافة البلدان؛ وتعزيز التنفيذ السريع لهذه الخطط بغية الوصول إلى القضاء على الملوثات العضوية الثابتة ومصادرها؛

* **التوسيع الملائم والسريع** للقائمة الحالية لمعاهدة استوكهولم التي تضم اثنتا عشرة مادة من الملوثات العضوية الثابتة على المستوى العالمي وذلك بغية إدخال ملوثات عضوية ثابتة أخرى تدعو للقلق على المستوى العالمي، ودعم الإنشاء الفوري للجنة مراجعة الملوثات العضوية الثابتة التي يمكنها البدء بفحص الملوثات العضوية الثابتة الجديدة المرشحة حتى قبل أن تدخل المعاهدة إلى حيّز التنفيذ، ووضع تعهدات والتزامات مناسبة تؤدي إلى القضاء على كافة الملوثات العضوية الثابتة الإضافية التي سيتم إدراجها عقب القائمة الأولية التي تضم اثنتا عشرة مادة؛

* **تشجيع** البلدان والوكالات المانحة على تقديم المساعدات التقنية والمالية المناسبة لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من تطبيق معاهدة استوكهولم، واتخاذ الإجراءات ذات الصلة للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة وغيرها من المواد السامة الثابتة؛

* **تأسيس** مجال تركيز جديد ضمن مرفق البيئة العالمي من أجل دعم تطبيق المعاهدة وضمان تمويلها الملائم في تجديدي مرفق البيئة العالمي؛

* **ضمان** تصديق كافة البلدان على معاهدة استوكهولم قبل مؤتمر قمة الأرض ريو + 10 حول التنمية المستدامة (الذي سيُعقد في جوهانسبرغ في عام 2002)؛ وبنفس هذا الموعد أيضاً ضمان تصديق كافة البلدان على المعاهدات الأخرى ذات الصلة: معاهدة روتردام حول الموافقة المسبقة عن علم؛ واتفاقية بازل مع تعديل الحظر الذي يمنع تصدير النفايات من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى البلدان غير المنتسبة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وبروتوكول عام 1996 لمعاهدة لندن حول إلقاء النفايات في المحيطات.

تمت الموافقة في هذا اليوم الواقع في 22 أيار/مايو من عام 2001، بالتزامن مع مؤتمر المفوضين لاتفاقية استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة من قبل المنظمات المشاركة في IPEN أدناه

- IPEN -

www.IPEN.org

IPEN Secretariat

1962 University Ave., Suite 4

Berkeley, CA 94704 USA

ipen@ipen.org